المحكم والمتشابه في القرآن الكريم

أحمد سيف الدين *

من أهم الأبحاث العلمية في علوم القرآن الكريم هو بحث المحكم والمتشابه، وهو بحث قديم، يرجع للزمن الأول بعد وفاة النبي محمد (ﷺ)، في زمن التابعين من الأصحاب، حيث نجد في العبارات الصريحة الدالة على هذا البحث، وهو من الأبحاث التي لا يستغني عنها فقيه من الفقهاء، لأنه لا يستطيع أن يقدم أي فتوى من الفتاوى دون الرجوع إلى القرآن الكريم لأنه المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامي، والرجوع إلى القرآن يحتاج إلى التمييز بين المحكم والمتشابه، وهذا البحث الذي بين أيدينا، معقود لبيان المراد من المحكم والمتشابه، وكيفية التعاطي مع المتشابهات، ولماذا كان في القرآن بعض آيات متشابهات، ولم يكن كله من المحكمات؟

بدأ تداول المفهومين في علوم القرآن والحديث وأصول الفقه وعلم الكلام، وشاع استعمالهما وفُسّروا كل منهما وفق الاصطلاحات والمواصفات اللسانية والجذور اللغوية دون التقيد بلسان القرآن وعربيته ودون إلتفاف كامل إلى الفروق الدقيقة بين الاستعمال الإلهي للغة والاستعمال البشري فبدأت هذه الإشكالية بالظهور فكان الخلاف، ونشأت مذاهب ولكل مذهب دليله وبرهانه.

وجاء هذا البحث بعنوان "المحكم والمتشابه في القرآن الكريم" ليبين أهمية هذا العلم، وقد تضمن: مقدمة وخاتمة ومبحثين. ففي المقدمة تحدثت عن أهمية علم المحكم والمتشابه. وفي المبحث الأول عرفت المحكم والمتشابه لغةً واصطلاحًا. وفي المبحث الثاني عرضت تباين مواقف العلماء المسلمين في المتشابه. وفي الخاتمة بيّنت أهم النقاط التي جاءت في البحث.

- **المبحث الأول: تعريف المحكم والمتشابه لغةً واصطلاحًا**

– المحكم لغةً: "إنّ مادة حكم تدور على معنى الصرف والمنع"[1]. وقال الأصفهاني: "حكم أصله منع منعًا لإصلاح ومنه سميت اللجام حكمة الدابة فقيل حكمته وحكمت الدابة منعتها بالحكمة وأحكمتها جعلت لها حكمة وكذلك حكمت السفينة وأحكمتها"[2].

وقال الزمخشري: "أحكم الشيء فاستحكم، وحكم الفرس وأحكمه، وضع عليه الحَكَمَة، وفرس محكومة ومُحكمة، قال زهير: قد أُحكمت حكمات القِد والأبقا"[3].

قال الجرجاني: المحكم: ما أحكم المراد عن التبديل والتغيير، أي: التخصيص والتأويل، والنسخ مأخوذ من قولهم بناء محكم. أي متقن مأمون الانتقاض وذلك مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن

يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[4]. والنصوص الدالة على ذات الله تعالى، وصفاته لأنّ ذلك لا يحتمل النسخ، فإنّ اللفظ إذا ظهر منه المراد، فإن لم يحتمل النسخ فهو محكم وإلا فإن لم يحتمل التأويل فمفسر، وإلا فإن سيق الكلام لأجل ذلك المراد فنص، وإلا فظاهر وإذا خفي لعارض، أي لغير الصيغة، فخفي وإن خفي لنفسه أي لنفس الصيغة وأدرك عقلًا، مُشكل أو نقلًا فمجمل أو لم يدرك أصلًا فتشابه"[5].

وقال الزرقاني: "المحكم: الحكم الشرعي الذي لم يتطرق إليه نسخ... وأنّ المحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل"[6].

قال الطبري: "المحكمات: فإنهنّ اللواتي قد أُحكمن بالبيان والتفصيل... أنهنّ أصل الكتاب الذي فيه عماد الدين والفرائض والحدود، وسائر ما بالخلق إليه الحاجة من أمر دينهم، وما كُلّفوا من الفرائض في عاجلهم وآجلهم"[7].

وقال الخازن: "محكمات: يعني مبينات مفصلات أحكمت عبارتها من احتمال التأويل والاشتباه، سميت محكمة من الإحكام، كأنه تعالى أحكمها فمنع الخلق من التصرف فيها لظهورها ووضوح معناها. وهنّ أم الكتاب، يعني هنّ أصل الكتاب الذي يعول عليه في الأحكام، ويعمل به في الحلال والحرام"[8].

– المتشابه لغة: قال الأصفهاني: "والمتشابه من القرآن ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره إما من حيث اللفظ أو من حيث المعنى، فقال الفقهاء: المتشابه ما لا ينبئ ظاهره عن مراده، وحقيقة ذلك أنّ الآيات عند اعتبار بعضها ببعض ثلاثة أضرب:

– محكم على الإطلاق.
– ومتشابه على الإطلاق.
– ومحكم من وجه، متشابه من وجه.

فالمتشابه في الجملة ثلاثة أضرب:

– متشابه من جهة اللفظ فقط.
– ومتشابه من جهة المعنى فقط.
– ومتشابه من جهتهما.

والمتشابه من جهة اللفظ ضربان:

– أحدهما: يرجع إلى الألفاظ المفردة، وذلك إما من جهة غرابته نحو الأب ويزفون، وإما من جهة مشاركة في اللفظ كاليد والعين.

والثاني: يرجع إلى جملة الكلام المركب، وذلك ثلاثة أضرب:

– ضرب لاختصار الكلام نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُواْ فِي الْيَتَامَى فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُواْ﴾[9]. وضرب: لبسط الكلام نحو: ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[10] لأنه لو قيل ليس مثله شيء كان أظهر للسامع. وضرب لنظم الكلام نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا﴾[11]. تقديره الكتاب قيمًا ولم يجعل له عوجًا"[12].

– اصطلاحًا: ذكرت للمتشابه تعريفات عدة منها:

1– "ما كان المراد به لا يعرف بظاهره، بل يحتاج إلى دليل، وهو ما كان محتملًا لأمور كثيرة أو أمرين، ولا يجوز أن يكون الجميع مرادًا، فإنه من باب المتشابه"[13].

2– "والمتشابه ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره"[14].

3– والآيات المتشابهة هي آيات ظاهرها ليس مرادًا، ومرادها الواقعي الذي هو تأويلها لا يعلمه إلا الله والراسخون في العلم، ويجب الإيمان بها، والتوقف عن اتباعها، والامتناع عن العمل بها، والآيات المتشابهة منهجة المدلول والمراد ترجع للآيات المحكمة، وبمعرفة المحكمات يعرف معناها الواقعي... فالمتشابه هو الآية التي لا استقلال لها في إفادة مدلولها، ويظهر بواسطة الرد إلى المحكمات، لا أنه ما لا سبيل إلى فهم مدلوله"[15].

قال القرطبي: "المتشابه: ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله تعالى دون خلقه، قال بعضهم: وذلك مثل وقت قيام الساعة، وخروج يأجوج ومأجوج، والدجال، وعيسى، ونحو الحروف المقطعة في أوائل السور، قلت: هذا أحسن ما قيل في المتشابه"[16].

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ﴾[17].

يقول السيوطي: "وقد حكى ابن حبيب النيسابوري في المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّ القرآن كله محكم، لقوله تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[18].

الثاني: كله متشابه لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاء وَمَن يُضْلِلْ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾[19].

الثالث: وهو الصحيح انقسامه إلى محكم ومتشابه للآية المصدر بها.

والجواب على الآيتين: أنّ المراد بإحكامه إتقانه وعدم تطرق النقص والاختلاف إليه، وبتشابهه: كونه يشبه بعضه بعضًا في الحق والصدق والإعجاز.

وقال بعضهم: الآية لا تدل على الحصر في الشيئين، إذ ليس فيها شيء من طرقه، وقد قال تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[20].

"والمحكم الذي يعمل به والمتشابه الذي يؤمن به ولا يعمل به"[21].

- **المبحث الثاني: تباين مواقف العلماء المسلمين في المتشابه:**

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ﴾[22].

بيّنت الآية الكريمة أنّ في آيات القرآن الكريم محكمًا ومتشابهًا، ولقد اختلف العلماء

في المراد بالمحكم والمتشابه، وأكثر المفسرون من ذكر الأقوال في المتشابه خاصة، كما اختلفوا في "الراسخون" هل هم يعلمون المتشابه أو لا؟ بناء على عطف الراسخون على قوله تعالى "إلا الله" أو اعتبارها كلامًا مبتدأ على طريق الاستئناف. كذلك اختلف العلماء في معنى التأويل الوارد في الآية.

يقول ابن كثير في تفسير الآية الكريمة: "يخبر تعالى أنّ في القرآن آيات محكمات هنّ أم الكتاب أي بيّنات واضحات الدلالة لا التباس فيها على أحد ومنه آيات أخر فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم فمن ردّ ما اشتبه إلى الواضح منه وحكم محكمه على متشابهه عنده فقد اهتدى، ومن عكس انعكس ولهذا قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِىَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ أي أصله الذى يرجع إليه عند الاشتباه. ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ أي تحتمل دلالتها موافقة المحكم وقد تحتمل شيئًا آخر من حيث اللفظ والتركيب لا من حيث المراد، وقد اختلفوا في المحكم والمتشابه، فروي عن السلف عبارات كثيرة فقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما: "المحكمات ناسخة وحلاله وحرامه وأحكامه ما يؤمر به ويعمل به"(23).

ويقول الطبري: "إنّ الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، هو الذي أنزل عليك يا محمد القرآن، منه آيات محكمات بالبيان، هنّ أصل الكتاب الذي عليه عمادك وعماد أمتك في الدين، وإليه مفزعك ومفزعهم فيما افترضت عليك وعليهم من شرائع الإسلام وآيات أُخر، هنّ متشابهات في التلاوة، مختلفات في المعاني"(24).

قال السيوطي: "وقد اختلف في تعيين المحكم والمتشابه على أقوال:

فقيل: المحكم ما عرف المراد منه، إما بالظهور وإما بالتأويل، والمتشابه ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة وخروج الدجال والحروف المقطعة في أوائل السور.

وقيل: المحكم ما وضح معناه والمتشابه نقيضه.

وقيل: المحكم ما لا يتحمل من التأويل إلا وجهًا واحدًا، والمتشابه ما احتمل أوجهًا.

وقيل: المحكم ما كان معقول المعنى، والمتشابه بخلافه، كأعداد الصلوات واختصاص الصيام برمضان دون شعبان، قاله: الماوردي(25).

وقيل: المحكم ما استقل بنفسه والمتشابه ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره.

وقيل: المحكم ما تأويله تنزيله، والمتشابه ما لا يدرى إلا بالتأويل.

وقيل: المحكم ما لم تتكرر ألفاظه ومقابله المتشابه.

وقيل: المحكم الفرائض والوعد والوعيد، والمتشابه القصص والأمثال.

"وذهب بعض علماء الكلام إلى أنّ القرآن يجب أن يكون معلومًا وإلا بطلت فائدة الانتفاع به"(26).

قال ابن عباس: "أنزل الله القرآن على أربعة أوجه، حلال وحرام، ووجه لا يسع أحدًا جهالته، ووجه تعرفه العرب، ووجه تأويل لا يعلمه إلا الله"(27).

وناقش الإمام الزركشي كلام من قال: ما الحكمة في إنزال المتشابه ممن أراد لعباده البيان والهدى؟

قال: إن كان ممن يمكن علمه فله فوائد:

منها: ليحث العلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه، والبحث عن دقائق معانيه، فإنّ استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القُرب وحذرًا مما قاله المشركون: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ﴾(28)، وليمتحنهم ويثيبهم كما قال: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾(29). وقوله: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ﴾(30)، فنبههم على أنّ أعلى المنازل هو الثواب، فلو كان القرآن كله محكمًا لا يحتاج إلى تأويل لسقطت المحنة، وبطل التفاضل، واستوت منازل الخلق، ولم يفعل الله ذلك، بل جعله بعضه محكمًا ليكون أصلًا للرجوع إليه، وبعضه متشابهًا يحتاج إلى الاستنباط والاستخراج وردّه إلى المحكم، ليستحق بذلك الثواب الذى هو الغرض، وقد قال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾(31).

ومنها: إظهار فضل العالم على الجاهل، ويستدعيه علمه إلى المزيد في الطلب في تحصيله، ليحصل له درجة الفضل، والأنفس الشريفة تتشوق لطلب العلم وتحصيله...

ومنها: إقامة الحجة بها عليهم، وذلك إنما نزل بلسانهم ولغتهم، ثم عجزوا عن الوقوف على ما فيها من بلاغتهم وإفهامهم، فيدل على أنّ الذي أعجزهم عن الوقوف هو الذي أعجزهم عن تكرر الوقوف عليها"(32).

وللعلماء في متشابه الصفات مذهبان:

- المذهب الأول: مذهب السلف، "وهو الإيمان بهذه المتشابهات وتفويض معرفتها إلى الله تعالى. سئل الإمام مالك عن الاستواء فقال: الاستواء معلوم، والكيف مرفوع، والسؤال عنه بدعة، وأظنك رجل سوء، أخرجوه عني"(33).

"وأخرج الدرامي في مسنده عن سليمان بن يسار، أنّ رجلًا يقال له صبيغ، قدم المدينة، فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر، وقد أعدّ له عراجين النخل، فقال: من أنت؟ قال: أنا عبد الله بن صبيغ، فأخذ عمر عرجونًا من تلك العراجين، فضربه حتى دمي رأسه، وفي رواية عنده: فضربه بالجريد حتى ترك ظهره دبره، ثم تركه حتى برأ، ثم عاد له، ثم تركه حتى برأ، فدعا به ليعود، فقال: إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلًا جميلًا، فأذن له إلى أرضه، وكتب إلى أبي موسى الأشعري ألاّ يجالسه أحد من المسلمين.

وأخرج الدرامي عن عمر بن الخطاب، قال: إنه سيأتيكم ناس يجادلونكم بمشتبهات القرآن، فخذوهم بالسنن، فإنّ أصحاب السنن أعلم بكتاب الله.

فهذه الأحاديث والآثار تدل على أنّ المتشابه مما لا يعلمه إلا الله، وأنّ الخوض فيه مذموم"(34).

وأخرج اللالكائي عن محمد بن الحسن، قال: "اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه. وقال الترمذي في الكلام على حديث الرؤية: المذهب في هذا عند

أهل العلم من الأئمة، مثل: سفيان الثوري، ومالك وابن المبارك، وابن عيينة، ووكيع وغيرهم، أنهم قالوا: نروي هذه الأحاديث كما جاءت، ونؤمن بها، ولا يقال: كيف، ولا نفسّر ولا نتوهم"[35].

– المذهب الثاني: مذهب الخلف: "وهو حمل اللفظ الذي يستحيل ظاهره على معنى يليق بذات الله. وينسب هذا المذهب إلى إمام الحرمين وجماعة من المتأخرين"[36].

"ثم رجع إمام الحرمين عن ذلك، فقال في الرسالة النظامية: "الذي نرتضيه دينًا، وندين الله به عقدًا، اتباع سلف الأمة، فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها.

واختار ابن برهان مذهب التأويل، قال: ومنشأ الخلاف بين الفريقين: هل يجوز أن يكون في القرآن شيء لم نعلم معناه أو لا، بل يعلمه الراسخون في العلم؟

– المذهب الثالث: المتوسطون: وتوسط ابن دقيق العيد فقال: إذا كان التأويل قريبًا من لسان العرب لم ينكر، أو بعيدًا توقفنا عنه، وآمنا بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التنزيه، قال: وما كان معناه من هذه الالفاظ ظاهرًا مفهومًا من تخاطب العرب، قلنا به من غير توقيف كما في قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ﴾[37]، فنحمله على حق الله، وما يجب له"[38].

ولتوضيح هذه المذاهب نذكر بعض الآيات القرآنية الواردة في متشابه الصفات. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[39]. و﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[40]. و﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُم حَفَظَةً حَتَّىَ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لاَ يُفَرِّطُونَ﴾[41]. و﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ﴾[42]، "فالسلف ينزهون الله عن هذه الظواهر المستحيلة عليه، ويؤمنون بها بالغيب كما ذكرها الله، ويفوضون علم حقائقها إليه، أما الخلف فيحمولن الاستواء على العلو المعنوي بالتدبير من غير معاناة، ومجيء الله على مجيء أمره، وفوقيته على العلو لا في جهة، وجنبه على حقه، ووجهه على ذاته، وعينه على عنايته، ويده على قدرته، ونفسه على عقوبته، وهكذا يؤول الخلف على هذا المنوال، جميع ما ورد من رضى الله وحبه وغضبه وسخطه وحيائه بحملها على أقرب مجاز، ويقولون: لا يراد من هذه الألفاظ إلا لازمها"[43].

– **لماذا ورد في القرآن الكريم آيات المحكم والمتشابه:**

– أولًا: "إنّ الله سبحانه احتج على العرب بالقرآن، إذ كان فخرهم ورياستهم بالبلاغة وحسن البيان، والإيجاز والإطناب والمجاز والكناية، والإشارة والتلويح، وهكذا فاشتمل القرآن كذلك على هذه الفنون.

– ثانيًا: أنزله الله سبحانه اختبارًا ليقف المؤمن عنده، ويرده إلى عالمه فيعظم به ثوابه، ويرتاب به المنافق فيستحق العقوبة، ولم يضرهم جهلها ولو افتقروا إلى علمه لم يطوه عنهم، كما اختبر قوم طالوت بالماء، فقال: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ

غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ قَالُواْ لاَ طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُوا اللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[44]. فكما جاز ترك الأغراض في هذا وأن لا يقال ما العلة في هذا، فكذلك يؤمر بالمتشابه، ولا يقال: لِمَ لَمْ يكشف معانيها ولم يوضحها.

– ثالثًا: أنزل المتشابه لتشغل به قلوب المؤمنين، وتتعب فيه جوارحهم وتتعدم في البحث عنه أوقاتهم، ومدد أعمارهم، فيحوزوا من الثواب حسبما كابدوا من المشقة، والأثرة له على غيره مما يعمل لربه، كما تعبدهم بالصلوات، والصيام، والحج، من المنازل إلى بلد لم يكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس، وغيرها من الشرائع. وهكذا كانت المتشابهات ميدان سباق تتقدح فيه الأفكار والعلوم"[45].

يقول صاحب كتاب البرهان في إعراب آيات القرآن: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ﴾[46].

– وما: الواو: عاطفة، وما: نافية.

– يعلم: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره.

– تأويله: مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

– إلا: أداة حصر.

– الله: فاعل وعلامة رفعه ضم آخره.

– والراسخون: الواو عاطفة، الراسخون: معطوف على لفظ الجلالة، والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم. والنون: زيدت عوضًا عن التنوين الذي في الإسم المفرد، والمعنى: أنهم أي الراسخون في العلم يعلمون تأويله أيضًا"[47].

ومن هنا وجب على كل جيل أن يبحث ويتدبَّر في كتاب الله تعالى؛ ليكتشف كنوزًا جديدة، وألوانًا من الإعجاز لم يصل إليها مَن قبلنا؛ خصوصًا في عصر التقدّم العلمي والاكتشافات الحديثة؛ لكن بالشروط الشرعية والضوابط التي وضعها العلماء للتعامل مع كتاب الله؛ كأدوات التفسير، وشروط المفسر، من العلم بقواعد اللغة العربية، والعقيدة الصحيحة، والفقه وأصوله، وعلوم القرآن، وغير ذلك من العلوم والأدوات والشروط، والنية الصالحة، ومراعاة أن القرآن حاكمٌ وليس محكومًا عليه؛ فالقرآن حاكم على الكتب السابقة، وعلى اللغة، وعلى النظريات والحقائق العلمية، وليس العكس؛ لأنه الكتاب المحفوظ بحفظ الله، وهو حُجّة الله على خلقه إلى يوم الدين.

الخاتمة:

بعد الانتهاء من بحث المحكم والمتشابه في القرآن الكريم نسجل بعض النقاط المهمة التي جاءت فيه:

1– أنّ المحكم والمتشابه من جهة اللغة لا تنافي بينهما، إذ أنّ القرآن كله محكم بمعنى أنه متقن غاية الإتقان، وهو أيضًا متشابه بمعنى أنه يصدق بعضه بعضًا، أما من جهة الاصطلاح، فالمحكم ما عرف المقصود منه، والمتشابه ما غمض المقصود منه.

2- إقامة الحجة على الناس جميعًا بهذا القرآن الكريم، الذي جاء بكل ما يتطلع إليه الناس أفرادًا وجماعات سواء كان في العقيدة التي تنأى عن الخرافة والباطل، وتدعو إلى الإيمان بحقائق يدرك الناس بعضها ويعجز العقل البشري عن إدراك بعضها، أو كان في التشريع المتكامل أو في الحياة الروحية السامية التي أقامها بين الناس.

3- إقامة الحجة على العرب البلغاء حيث نزل القرآن بلغتهم، ومع ذلك فقد عجزوا عن الوقوف على معنى بعض الآيات، فدلّ ذلك على أنّ القرآن الكريم منزّل من عند الله تعالى.

4- تأتي أهمية دراسة مفردات علوم القرآن الكريم ومنها المحكم والمتشابه تبعًا لأهمية القرآن ذاته، حيث أنه هو الرسالة الخالدة والخاتمة للبشرية، الموجه للإنسانية من خالقها، وهو الهدى والنور والفرقان، وفيه الأحكام والمعارف المتنوعة المتصلة بالإنسان في إيمانه وحركته في الحياة.

5- النظر لعلوم القرآن الكريم بوصفها أدوات معرفية لإنتاج المعرفة.

6- ضرورة البحث عن المحكمات كأصول ترجع إليها الفروع المتشابهة.

7- توسع البحث بين النص والواقع لاكتشاف علاقة الإحكام والتشابه بينهما.

***

الهوامش

• **أستاذ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الجامعة اللبنانية**

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: دار الفكر، ط 1399هـ-1979م، ج 2، ص 91.

(2) الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1418هـ-1997م، ص 141.

(3) الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل السّود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1419هـ-1998م، ج 1، ص 206.

(4) سورة العنكبوت، الآية 62.

(5) الجرجاني، التعريفات، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 3، 1408هـ-1988م، ص 205.

(6) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، بيروت: دار المعرفة، ط2، 1422هـ-2001م، ج2، ص 156.

(7) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 1415هـ-1994م، ج 2، ص 212.

(8) الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1415هـ-1995، ج1، ص 225.

(9) سورة النساء، الآية 3.

(10) سورة الشورى، الآية 11.

(11) سورة الكهف، الآية 1.

(12) الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص285.

(13) الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج 1، ص 10.

(14) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية، ط 1418هـ-1997م، ج 3، ص 4.

(15) الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط1997م، ج3، ص21.

(16) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط 1405هـ-1985، ج4، ص9.

(17) سورة آل عمران، الآية 7.

(18) سورة هود، الآية 1.

(19) سورة الزمر، الآية 23.

(20) سورة النحل، الآية 44.

(21) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 3، ص 5.

(22) سورة آل عمران، الآية 7.

(23) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، بيروت: دار المعرفة، ط 1402هـ-1982م، ج 1، ص 344.

(24) الطبري، تفسير الطبري، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 1415هـ-1994م، ج 2، ص 213.

(25) الماوردي، تفسير الماوردي، تحقيق: السيد عبد المقصود، بيروت: دار الكتب العلمية، ج 1، ص 370.

(26) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 3، ص 3.

(27) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد إبراهيم، القاهرة: مكتبة دار التراث، ط 3، 1404هـ-1984م، ج 2، ص 74.

(28) سورة الزخرف، الآية 22.

(29) سورة الروم، الآية 27.

(30) سورة يونس، الآية 4.

(31) سورة آل عمران، الآية 142.

(32) الزركشي، البرهان، ج 2، ص 75.

(33) صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، بيروت: دار العلم للملايين، ط 17، 1988م، ص 284.

(34) السيوطي، الإتقان...، ج 3، ص 12.

(35) السيوطي، الإتقان...، ج 3، ص 13.

(36)الصالح، مباحث في علوم القرآن، ص 284.

(37) سورة الزمر، الآية 56.

(38) السيوطي، الإتقان...، ج 3، ص 14.

(39) سورة طه، الآية 5.

(40) سورة الفجر، الآية 22.

(41) سورة الأنعام، الآية 61.

(42) سورة الزمر، الآية 56.

(43) الصالح، مباحث في علوم القرآن، ص 284.

(44) سورة البقرة، الآية 249.

(45) انظر: - آثر جفري، مقدمة كتاب المباني، مصر: مكتبة الخانجي، ص 177.

- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 63.

(46) سورة آل عمران، الآية 7.

(47) أحمد ميقري بن أحمد، البرهان في إعراب آيات القرآن، بيروت: المكتبة العصرية، ط 1422هـ-2001م، ج 2، ص 9.

***

- فهرس المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

1. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: دار الفكر، ط 1399هـ-1979م.

2. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية.

3. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، بيروت: دار المعرفة، ط 1402هـ-1982م.

4. آثر جفري، مقدمة كتاب المباني، مصر: مكتبة الخانجي.

5. الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1418هـ-1997م.

6. الجرجاني، التعريفات، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 3، 1408هـ-1988م.

7. الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1415هـ-1995م.

8. الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، بيروت: دار المعرفة، ط 2، 1422هـ-2001م.

9. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد إبراهيم، القاهرة: مكتبة دار التراث، ط 3، 1404هـ-1984م.

10. الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل السّود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1419هـ-1998م.

11. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية، ط 1418هـ-1997م.

12. صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، بيروت: دار العلم للملايين، ط 17، 1988م.

13. الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط 1997م.

14. الطبري، تفسير الطبري، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 1415هـ-1994م.

15. الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 1415هـ-1994م.

16. الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

17. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط 1405هـ-1985م.

18. الماوردي، تفسير الماوردي، تحقيق: السيد عبد المقصود، بيروت: دار الكتب العلمية.

***